

النموذج الاقتصادي الإسلام يعبر نظرة تأملية في التجربة الاقتصادية الماليزية

ا م د. ميثاق بيات عبد الأضيبي
جامعة تكريت _ كلية العلوم السياسية
Mba1111111@gmail.com
+964776957421

المقدمة :

اثر توالي الحروب والنزاعات نلحظ إن قسما من البعض سعى ويسعى دوما إلى اتهام الدين الإسلامي بالسلبية وبأنعدام الكفاءة في مواكبة الحضارة الدولية بجانبها الاقتصادي والعلمي معتبريه ضعيف الصلة بمستجدات وتطورات العصر الاقتصادية. وازاء ذلك قامت العديد من طرق واساليب التعامل الحديثة والمتسمة بالبعد الكبير عن التقديرات الشرعية الإسلامية كما ونشأت اسواق اقتصادية كبيرة غير محتكمة ولا منضبطة لأدنى احكام المعايير الدينية، ومن ابرز واهم تلك الاسواق ذات البعد الاقتصادي المؤثر هو سوق رأس المال الذي كان ولا يزال يعد الجزء الابرز والاهم من ثروة وطننا بأعتباره المسار المحوري لتوريد اغلب الموارد.

لذا فإن لم تكن البات ومعاملات وعقود تلك السوق منظمة ومنضبطة شرعيا واصوليا وبما يضمن عدم تناقضها مع المقادير والمعايير الشرعية الإسلامية، فأنها لربما تحولت او انها في طور التحول إلى مسارح للاستيلاء على ثروات الشعب المسلم وتبذير وتحطيم لمقدرات الوطن. إن امعنا النظر في امكانية وقدرة السوق الإسلامية فسنجد انها تتمتع بتنامي سريع وهذا كله مرتبط في امكانية اساليبنا في تنميتها وتطويرها بما سيؤدي فعليا إلى العدالة والنمو النوعي والرفاهية. كما إن تحريك وتنشيط رأس المال الإسلامي بمقدرته إن يوجد وبننتج تغييرات عديدة وايجابية تنقل اوضاع الوطن من حال الركود إلى احوال اكثر فاعلية واكثر تقدما لدرجة اننا لربما سنعتلى حدود توقعاتنا ونصبح منافسين اقوياء في الاسواق العالمية، كما وان للسوق الإسلامية قدرة كبيرة في حالة قفزنا بجودتها، من تحقيق اثر توازني مؤثر في البورصات المالية العالمية لنحقق بذلك هدفا راقيا طال انتظارنا له وهو تنمية الاقتصاديات المحلية وتقديم الرفاهية لمواطنينا.

لقد سعت بعض الدول ذات الأغلبية الإسلامية لتطبيق مفهوم ونموذج سوق رأس المال الإسلامي لأنها عرفت واستوعبت أهمية المنافع والامتيازات الكبيرة التي تحققها أسواق رأس المال لها ولمواطنيها لذا حاولت وجربت ضبط آلياته وأدواته وحتى معاملاته بمحكمات إسلامية مرنة. تتجسد أهمية هذا البحث في طرحه لتجربة نموذج إسلامي لسوق رأس المال المطبق في دولة ذات غالبية إسلامية وهي ماليزيا، عبر ضبطها للعشوائية وتحكيمها للسوق وآلياته وعقوده ومعاملاته بتعبيرات ومقادير الشرعية الإسلامية وبما لا يؤثر على التعامل والرواج الاقتصادي بل أنها وعبر تطوير وتطبيق ذلك النموذج الاقتصادي الإسلامي تحولت أوضاعها وأحوالها واقتصادها ومكانتها الدولية وبسرعة خاطفة من حالة الركود والتأخر لتكون دولة رفاهية اقتصادية يحتذي بها.

وان اوجه التشابه كبيرة وكثيرة بين بلدنا العراق وبين ماليزيا من الظرف الصعبة والسياسات الضاغطة المحلية والاقليمية والدولية كما انه حتى هناك تشابه وتقارب في الفئات الاجتماعية وامكانياتها الاقتصادية. ونحن هنا لا ندعو إلى استساخ التجربة الاقتصادية الماليزية ولا ندعو إلى نسخ ادارتها إنما وددنا إن نود ايضاح وبيان كيفية الاستفادة من تلك التجربة ومحاولة النهوض بواقعنا عبرها.

أولاً_ انطلاق التجربة الماليزية :

ظهرت إلى الوجود في العام ١٩٦٣م دولة أسبوية جديدة حملت اسم ماليزيا وهي تقع في منطقة الجنوب الشرقي للقارة ونمت وتطورت بشكل متسارع لدرجة وصل فيها سكانها إل ٢٩ مليون نسمة لحالة رفاهية يتوق إليها اغلب شعوب الدول الأسبوية الأخرى،(١) إذ شكلت الصناعة احد الأقطاب المهمة في اقتصادها وتمحورت خططها التنموية بوضع الخطوط التطويرية العريضة للتنمية المتقنة،(٢) وكذلك وضع الخطط المستقبلية والتي عرفت _برؤية ٢٠٢٠م_ القاضية بالقفز بأقتصادها إلى مرحلة متقدمة بكافة المجالات والاصعدة.(٣)

وكانت قد تمتعت العلاقات العربية_ الماليزية بأصول تاريخية تعود إلى الفترات الزمنية التي سبقت ظهور وانتشار الدين الإسلامي،(٤) ونتيجة للتقارب الجغرافي والديني فقد نمت وتطورت تلك العلاقات في الوقت الحاضر بدرجات كبيرة نتيجة لتطور الاقتصاد والبضائع الماليزية المتطورة اضافة للانتقال الكبيرة في موارد بعض الدول العربية ولاسيما البلدان المصدرة للنفط لذا اتسمت التعاون الاقتصادي التبادلي بين الطرفين بأشكال عدة.(٥)

هدفت الحكومة الماليزية لاتخاذ وتطوير رؤيا مستقبلية بجعل اقتصادها _كقابلة اقتصادية_ للعالم الإسلامي،(٦) عبر انشاء وتطوير خدمات مالية ملتزمة بمعايير الشريعة الإسلامية وتطبيقها عبر وضعها موضع التنفيذ بواسطة توفير واستخدام عقول ومهارات ذكية وخبرة ومتقدمة لتحضي بالكفاءة العالية لتكون منافس حقيقي للاقتصادات العالمية،(٧) لكنها امتازت بأن تكون البوابة الاسمي للرأس مال الإسلامي.

اتسم الهدف الحكومي الماليزي لجعل البلاد مراكز كبيرة ودائمة للاصول المالية الإسلامية بأنشاء ادارات متقنة لخدمة الثروات والصناديق والعملة المالية والاستثمارات الإسلامية المتنوعة والمصارف والبنوك المحتكمة للمقادير الشرعية،(٨) لذلك كله قامت بجعل نظامها المالي نظام إسلامي عام وشامل لكافة القطاعات والاقطاب المالية عبر اسناده بالموارد البشرية التي مثلت البنية التحتية لنظامها المالي الذي جعلوا منه نظاما مكملًا وموازيا للنظام المالي العالمي.(٩)

يتضح من ذلك الدور الاكبر والمؤثر لما قامت به الحكومة الماليزية وبشكل محوري لتطوير الاساليب المالية الإسلامية وبصورة مستمرة وساندها بذلك المنظمات والتجمعات الاقتصادية الوطنية والاجنبية مما اوجد اطار قانونيا وبنية تحتية للمساندين والمساهمين بالادارات المالية.(١٠)

ثانياً_ سوق رأس المال الماليزي :

يتكون رأس المال الماليزي من كلا من سوق رأس المال الإسلامي اضافة إلى سوق رأس المال التقليدي ويشتمل ايضا إلى كلا من السوقيين المنظم وغير المنظم المرتبطان بسوق الاسهم والسندات،(١١) ليكون بكل ذلك روافد اساسية لكافة احتياجات الاستثمار والانتاج والتمويل القصير وحتى الطويل الاجل للمشاريع التنموية والاستثمارية المحلية للتنافس النظيف الهادف للوصول إلى الاشكال الاسمي اقتصاديا لمعايرة المشاريع العالمية المتقدمة صناعيا واستثماريا.(١٢) لم يكن سوق رأس المال الماليزي حديث الظهور فهو تاريخيا يعود وجوده إلى ثلاثينيات القرن الماضي،(١٣) ثم تطورت تلك السوق بصيغة تدريجية ونمت بقواعد متينة لدرجة انها اصبحت سوقا مقابلا وموازيا للسوق المصرفية.(١٤) ومع تواصل نموها شهدت قفزات تطويرية متسارعة لان الهدف الرئيس كان من مدها حكوميا هو لغرض ايصال القطاع العام إلى حالة الكفاء بسد جميع نواقصه مما استجوب الحكومة على اصدار الاوراق المالية المحلية بغية تحقيق املها في الانتقال بحالة القطاع العام إلى حالة منتجة متعددة التنوع الصناعي والاستثماري،(١٥) وهكذا نجحت بالوصول به ليكون من اهم القطاعات الفاعلة في نقل الاقتصاد الوطني إلى حالة اكثر استقرارا وتقدما.

و لأجل تحقيق خطى اقتصادية سريعة متطورة فكان لابد بالحكومة الماليزية من ايجاد قطاع اخر مساند ومكافئ للقطاع العام املا في الوصول إلى درجات معيارية متقدمة لمنافسة الاصول والاسواق والهيئات المالية الدولية، فلذلك كله كان لابد بها من الاعتماد على نظام ومبدأ اقتصادي هو _ الخصخصة _ والتي ارادت عبرها تقديم الدعم الفعلي لتطوير القطاع الخاص كي يقدم هو الآخر دعما مكافئا لدعم القطاع العام لسوق رأس المال الوطني.(١٦)

هكذا كان الاقتصاد الماليزي في حالة اشبه بحالة _طوارئ حمراء_ وذلك لتحقيق الهدف في كسب الصراعات التنافسية مع عمالقة الاقتصاد الآسيويين والأوربيين والأمريكان لذا انشأت الحكومة الماليزية _هيئة اوراق المال الوطنية_ والتي تغير اسمها إلى _بورصة ماليزيا برهاد المحدودة_،(١٧) وكانت قد سعت ومنذ لحظة انشائها في تسعينيات القرن الماضي لمنافسة هيئات وبورصات المال العالمية وتوفير رأس المال والعمليات والعقود الاستثمارية للشركات الماليزية وانشاء بيئة استثمارية تصب في نقل الاقتصاد الوطني لمراحل متطورة والعمل على ايجاد كفاءة فعلية وتطبيقية لمؤسسات سوق رأس المال الوطني عبر ايجاد سوق تحظى بمكانة تنافسية كبيرة ومتمتعة برقابة وتنظيم متواصل لمحورة السوق الماليزية بجعلها سوق رأس مال العالم الإسلامي.(١٨)

بما كل ما تقدم من تخطيط وتطبيق وتطوير وتنظيم وتقدم لم تكتفي الحكومة الماليزية إذ انها سعت في مطلع القرن الحالي إلى نقلة نوعية تطويرية جديدة لسوق رأس المال فعمدت إلى وضع خطة عشرية _عشرة سنوات_ قسمتها إلى مراحل ثلاث رئيسية قامت على فكرة تقوية وتمتين المؤسسات الاستثمارية والوسطاء الذين يعملون في القطاعات الاستثمارية المحلية والدولية المتعلقة بالقطاع الاستثماري ومن ثم العمل على تقوية وتفعيل ذات القطاعات مرة بعد أخرى.(١٩) تنبع أهمية سوق رأس المال الماليزي عبر كونه المحرر الأساس للمدخرات المالية الشخصية لاستثمارها بصورة مثالية ولتوظيفها في المؤسسات المالية المركزية وفي القطاعات التي تشهد قلة في التنمية والاستثمار لتحقيق التوازن المالي المرتكز عليه دعائم الاقتصاد العام عبر النجاح بتمويل المشاريع الاقتصادية والتنمية وحتى الاجتماعية.(٢٠) ونلاحظ إن سوق رأس المال الماليزي وبمرور الوقت كان قد اصبح جهاز تقديمي واداة حقيقية وموضوعية لمعرفة وقياس مستويات النمو والتطور في مجتمعها عبر تعاملات وتدفق تغيرات موازين مقاييس البورصة اليومية والقفزات النوعية التي تشهدها الانشطة الاستثمارية والمشاريع الاقتصادية عبر البلاد،(٢١) وبذات الوقت التي تعمل سوق رأس المال على تعبئة الموارد المالية المعطلة فأنها تقوم بتحويل الفائض النقدي إلى المشاريع والاستثمارات المعطلة او المتلكئة،(٢٢) غير انها نجحت وتنجح باستمرار على جذب رؤوس الاموال الاجنبية.(٢٣) ومع كل تلك الايجابيات لسوق رأس المال الماليزي لكننا لا يجدر بنا إن نهمل المخاطرة الكبيرة للاموال المستثمرة في تلك السوق مقارنة بالمخاطر المعتادة المتوافرة في السوق التقليدية اضافة إلى انه يتطلب إن توفر معها أسواق ثانوية مختلفة لتنشيط الادوات والتعاملات الاستثمارية فيها لذلك يستوجب سيولة نقدية طويلة الامد.(٢٤) لا يعد سوق رأس المال الماليزي سوقا متسما بكتلة واحدة لأنه في اصوله منقسما إلى ثلاثة اسواق اساسية ويأتي سوق الملكية في المقدمة لأنه يشمل الاسهم وصناديق الاستثمار والمنتجات والخدمات التقليدية او الإسلامية.(٢٥) اما السوق الثاني النابع من سوق رأس المال فهو سوق السندات التي يتداول بها المتعاملين بجميع السندات الحكومية وكذلك سندات الشركات الخاصة لذا تعد هذه السوق من اهم الوسائل التي تدعم وتسهل فرص الحصول على القروض والتمويل الطويل الاجل،(٢٦) ونتيجة لنجاح هاتين السوقين في اداء واجباتهن بشكل دقيق استدعى ظهور سوق رئيسة ثالثة هي الأخرى نبعت من سوق رأس المال وهي سوق المشتقات المالية المعروفة بنشاطها وتحقيقها الامن للمعاملات والعقود الاستثمارية وتكميلها لحسن حضانة استثمار رؤوس الاموال وبالتالي لتعمل هي والسوقين السابقين للقفز بالسوق المالية الماليزية نحو الامام بطرق واساليب ديناميكية.(٢٧)

نتيجة لما تقدم فقد اتسم سوق رأس المال الماليزي بالكبر والاتساع المتواصل لذا كان لابد من وضع جهات رقابية وإشرافية عليه للتيقن الدائم من كفاءة ونشاط أعماله ومعاملاته ولضمان التزام وتقيد المتداولين فيه بالضوابط والقوانين وبمجمال التشريعات لذا تم إخضاعه وبشكل كلي وبشقيه الإسلامي وحتى التقليدي (٢٨) وأهم وأبرز وأعلى تلك الجهات الرقابية كانت بورصة ماليزيا برهاد المحدودة_ وهي جهة رقابية رئيسة ومرتبطة بطريقة مباشرة بوزارة المالية الماليزية ومع مسؤوليتها الكاملة عن توفير كافة المعلومات التفصيلية عن سوق رأس المال فهي كانت تنشر الوعي الاستثماري وتعمل على حماية حقوق المتعاملين وتشكل التشريعات والقوانين وتحدد التوجيهات والأنظمة، (٢٩) وقد قامت تلك الجهة والتي تعرف بالجهة الرقابية العليا_ بتأسيس اللجنة الاستشارية الشرعية وذلك عبر تعاضدها مع قسم رأس المال الإسلامي لتتولى مراقبة تعاملات وأنشطة السوق للتأكد من تقيده والتزامه فعلياً بمبادئ ومعايير الدين الإسلامي. (٣٠) كما وتم إيجاد بعض الهيئات الرقابية والبورصات المالية الثانوية المختلفة لتكون عوناً للجهة الرقابية العليا، (٣١) وكل ذلك أكسب سوق رأس المال ثقة المتعاملين إضافة إلى اتساع أنشطتها بشكل تقدمي.

ثالثاً_ سوق رأس المال الإسلامية :

إن اهتم ما امتاز ويمتاز به الاقتصاد الماليزي هو انشاء وظهور قطاع التمويل الإسلامي الكبير الذي احتوى وشمل كلا من صناديق التأمين وسوق إسلامية صيرفية وسوق لرأس مالي إسلامية، ويؤدي ذلك القطاع الدور الرئيس في توسيع التعاملات والمعاملات والواردات السوقية وتفعيل النشاط الاستثماري الاقتصادي الماليزي. (٣٢)

كان الهدف الأساس الذي أقامت لأجله الحكومة الماليزية بإيجاد وإنشاء سوق رأس المال الإسلامية هو توفير الفرص الاستثمارية ذات التمويل المتوسط والطويل الأجل وتوفير الخدمات والمنتجات الملزمة بالمعايير الإسلامية بغية كسب الكم الأكبر من المتعاملين في الخدمات المالية والذين كانوا يجتنبونها خشياً من التورط في مسائل تتناقض مع مبادئ الشريعة الإسلامية، (٣٣) لذلك رأت وأقرت الحكومة الماليزية بوجود صنع سوقاً لا تتعارض ولا تتناقض مع المبادئ والمعايير والشرائع والمقايير الإسلامية، ولضمانها وتأمينها فقد أخضعت السوق لرقابة وإشراف الخبراء والمستشارين والمتفهمين المتخصصين بالجوانب المالية والاقتصادية الدينية بما يحقق الغاية الرئيسة في كسب ثقة المسلمين من المتعاملين والمستثمرين. (٣٤)

لم يكن أمر إنشاء سوق رأس المال الإسلامية أمراً حديثاً أوجدته الحكومة الماليزية نتيجة لحالة الترف كما يظن بعض البعض لأن امر هذا السوق الإسلامية ترافق مع قيام الدولة الماليزية أصلاً ثم أخذ بالتطور بعد إن أوجدت الحكومة له نوافذ معاملات الإسلامية عبر مختلف البنوك والمصارف الحكومية والتجارية المحلية الخاصة وحتى الدولية بعد إن اشترطت ذلك على فروعها العاملة في الأراضي الماليزية، (٣٥) غير إن التقدم الفعلي لتلك السوق قد كان في العقد الأخير من القرن العشرين اثر قيام المصارف الحكومية ولأول مرة بأصدار وطرح الصكوك الإسلامية القابلة للصرف والتداول تبع ذلك بشكل سريع اغمار السوق بكافة الادوات المالية التي تستوجبها السوق الإسلامية فأثمر ذلك كله عن توسيع وترسيخ وتعميق دور سوق رأس المال الإسلامية في الداخل الماليزي. (٣٦)

أدت تلك التطورات المتسارعة إلى وجوب انفتاح سوق رأس المال الإسلامية على سوق الاسهم وفهمه واستيعاب تناقلاته لاحتواء فوائده بغية تيسير السماح للمتعاملين الإسلاميين من الاستفادة من التعاملات الكبيرة التي تشهدها سوق الاسهم لذا دخلت السوق الإسلامي بأعماق تلك السوق وتم ابتكار مؤشر إسلامي متخصص بتجارة الاسهم وهو _مؤشر الشريعة_، (٣٧) ونتيجة للعدد الضخم من المتعاملين الذين مالوا اليه واعتمدوه في عمليات التعامل فأستوجب هذا الأمر

بمعظم شركات الأسهم إن تجعل اسهم تعاملاتها متوافقة مع معايير الشريعة الإسلامية لتتمكن من الاحتكام إلى مؤشر الشريعة المفضل من قبل سوق رأس المال الإسلامية. (٣٨)

ازاء ما تقدم ونتيجة للبروز والانتساع الكبير الذي شهدته مكانة وانشطة السوق المالية الإسلامية استلزم على الحكومة الماليزية القيام بدور اعلامي وايضاحي لفكرة وقيام ونجاحات تلك السوق ليس محليا واسيوييا فقط بل وجوب إن يكون ذلك على المستوى العالمي الشامل لذا قامت بأنشاء مكاتب متخصصة للدراسات والبحوث لتهيئة الاجواء المناسبة لعقد المناقشات والحوارات المتعلقة بمحاور وانظمة ومدارك السوق المالية الإسلامية واقامة الندوات والملتقيات والمؤتمرات وحتى المحاضرات والعمل على إنشاء مؤسسات فكر متخصصة بأصدار الكتب والدوريات والمجلات التي تقدم الصورة الشاملة لدور السوق وطبيعتها وانشطتها. (٣٩)

ولجعل الصورة الواقعية متلائمة ومتناسقة مع الصورة الاعلامية لسوق رأس المال الإسلامية اقربت الحكومة الماليزية العديد من القوانين والتشريعات المتعلقة بالاشراف والرقابة لتمييز السوق الإسلامية عن السوق التقليدية لأجل الرقابة الشرعية والاشراف، (٤٠) ولأجل مطابقة مختلف تعاملاتها وانشطتها ومواردها واعمالها لضوابط الشريعة واحكامها فقد قامت بوضعها تحت إشراف ورقابة اللجنة الاستشارية الشرعية العليا بأعتبرها المتخصص الرئيس بتحليل ومناقشة كل شؤون واوضاع وموارد السوق لاتخاذ الفتاوى والقرارات الاقتصادية المطابقة للشرع الإسلامي، (٤١) وذلك لزيادة تلبية حاجات المستثمرين المسلمين وتطوير انشطة الشعوب المسلمة ودعم وتنمية وتقديم الاقتصاد الماليزي.

رابعاً - ماهية الرقابة الشرعية الماليزية/

تزامن ظهور لجان الرقابة الشرعية في ماليزيا مع تأسيس قسم سوق رأس المال الإسلامية وقد ساهمت تلك اللجان الرقابية في تطويره والتزاماته الشرعية ورفع مستوى وثقة المتعاملين تحت اطاره كي تصبح تدريجيا بديلا شرعيا للسوق التقليدية. (٤٢) وبأهتمام حكومي تم وضع استراتيجيات وخطط زمنية وفقا لتطورات الحالة الاقتصادية المحلية والدولية والتي تمحورت حول توفير كافة التسهيلات الواجبة للدراسات والحوارات والمناقشات الاقتصادية والشرعية لتطوير سوق رأس المال الإسلامية بإنشاء أسواق كفوءة تتفاعل وتعبئ وتحرك رؤوس الأموال الإسلامية وتبتكر المنتجات على أسس إسلامية عديدة ومتنوعة وتعزز اتفاقياتها وقنواتها وتنظيماتها، (٤٣) وكل ذلك ارتبط بإنشاء مجلس استشاري تشريعي أعلى وعمل مراجعات دورية لتعزيز تنظيمات المعالجات الادراية والقانونية لأنشطة التعاملات والصفقات والاستثمارات المالية الإسلامية. (٤٤)

اتبعت الحكومة الماليزية في غضون ذلك خطط مرحلية وعدة استراتيجيات للقفز بتطوير السوق الإسلامية الماليزية وتحقيق ارتباط وتآزر لها مع الأسواق الإسلامية التي تواجدت في بعض الدول الإسلامية الأخرى بتوسيع قدراتها المحلية وفوائض اسواقها وتعزيز قدراتها التنافسية وتطوير بنيتها وجودة منتجاتها لتنمية موضعها وقيمتها ودورها الدولي، (٤٥) وتواصلت الحكومة الماليزية بذات السعي حتى حققت لها اعترافا دوليا من الكثير من المنظمات الدولية لدرجة انهم اطلقوا على سوقها اسم _النموذج العالمي للاقتصاد الإسلامي_. (٤٦)

لم تكتفي الحكومة الماليزية بكل ما قدمته إنما تواصلت بتقديم كل جديد لتطوير سوقها الإسلامي وزيادة خضوعه للتحكمات الفقهية والمقارير الشرعية، فأصدرت تعليمات تتعلق بأحكام التعامل بصناديق الاستثمار وتوفيقها مع إحكام الشريعة الإسلامية كما وأصدرت توجيهاتها وتعليماتها بغية توضيح أصول التعامل الشرعي المتعلقة بإصدارات الصكوك المالية والتأكيد على إن يتولى الإشراف والرقابة على أمرها _مشرع خاص_، (٤٧) كما حددت بتعليمات مخصصة لقضايا الاستثمار في الشؤون والأنشطة العقارية لتعطي لنفسها صورة نموذج إسلامي عالمي وتجلب لبلدها الاستثمارات الدولية بشكل يطور بشكل اكبر تطورات سوقها الإسلامية، (٤٨) ونتيجة

لازدياد ثقة المتعاملين من المسلمين المحليين أو الأجانب في سوق رأس المال الإسلامية فاستوجب ذلك إقامة ندوات وملتقيات ومؤتمرات ودورات تدريبية لتعزيز وتفصح المجال للسوق إن تؤدي بكل ذلك دورا كبيرا ومؤثرا في تيسير اعمال وكسب ثقة جماعات المتعاملين والمحليين إقليميا ودوليا. (٤٩)

ولتحديد كل معوقات التناقضات في التحاليل والرؤيا الفقهية في مجالات التعاملات الاقتصادية قامت الحكومة الماليزية بتعديل القوانين المعارضة والمناقضة والمخالفة لمبادئ الشريعة الإسلامية ليكون في الامكان تطبيقها وكسب ثقة الجمهور بها وأقرت ايضا معاقبة جميع المخالفين لتلك القوانين نصا وروحا، (٥٠) وبغية النجاح المرجو لتطوير أسس سوق رأس المال الإسلامية تم اعتبار الاستشارة الشرعية جزء حقيقيا مكمل لتنمية البنية التحتية للسوق الإسلامية. (٥١)

خامسا _ الوصايا :

١ _ نوصي بالعمل على إيجاد أو إنشاء سوقا إسلامية تتيح للمستثمرين المسلمين، (والغالبية العظمى من سكان محافظة صلاح الدين هم مسلمين)، فرصا استثمارية كبيرة ومتميزة في مختلف القطاعات الاقتصادية والمالية التي لا تتعامل بالمحرمات الإسلامية، على إن يكون ذلك برقابة وإشراف جهة شرعية عليا يكون لها تواصل سريع ومؤثر مع السلطات الرسمية السياسية والاقتصادية لتضمن وتعزيز وتوافق جميع أنشطة السوق مع إحكام ومعايير المبادئ والشريعة الإسلامية لتحمي وتقوي ثقة المتعاملين والمستثمرين وحقوقهم وتكييف كل القوانين والتشريعات الاقتصادية مع الروحية الإسلامية.

٢ _ نوصي بوضع السوق الإسلامية تحت إشراف ورقابة شرعية أملا في جعل المحافظة مركز رئيسا لسوق رأس المال وذلك عبر تهيئة الأجواء الشعبية والاقتصادية والبنية التحتية والعمل على الإيضاح إعلاميا للترويج للأدوات المالية الإسلامية لتداولها في السوق المحلية وذلك كله لتحقيق هدف تعزيز ثقة المتعاملين بسوقنا لجذب المستثمرين العرب أو الأجانب لتوظيف أموالهم في الاستثمارات والمشاريع المحلية لمحافظةنا.

٣ _ نوصي بإصدار وتوفير الأدوات والإغراض والحاجيات المالية المتوافقة مع الأحكام الإسلامية فقهيا وشرعيا وبالأخص أسهم الشركات والاستثمارات والمصانع والبنوك وتوفير الصكوك الإسلامية وعلى إن لا تتعارض جميعا مع المعايير والمقادير الشرعية وذلك كله سيصب في تطوير السوق الإسلامية المحلية وسيعزز كثيرا من ثقة المتعاملين وسرعة اندفاعهم وازدياد أنشطة تعاملاتهم.

٤ _ نوصي لتنمية وتعزيز اقتصاد المحافظة على ضرورة فسخ جميع المجالات للسوق الإسلامية المحلية بالمساهمة الكبيرة والفاعلة في مختلف المشاريع التنموية الحكومية وحتى الخاصة وذلك عبر تعبئة الأموال الفائضة للمتعاملين الراغبين في استثمارها في مشاريع ذات مردود مالي نفعي بعيدا عن مفهوم الربا المحرم فقها وشرعا.

٥ _ نوصي بالاعتداء بنموذج السوق الإسلامية وسوق رأس المال الإسلامية الماليزية وكذلك التعاون معها، أو حتى لو أمكن فأننا نرجو الاستعانة بخبراء تلك السوق لإنشاء الأسس والقواعد المثالية المتينة لسوقا إسلامية في محافظة صلاح الدين لننجح بتطوير اقتصادها وجذب المستثمرين المحليين والعرب والأجانب كي نحقق الهدف الاقتصادي الأسمى برفع معدلات النمو وصولا لمنح الرفاهية لمواطنيها.

الهوامش :

- ١- كمال المنوفي، الاطلس الماليزي، مطبعة مركز الدراسات الأسيوية، القاهرة ٢٠٠٦، ص ٤.
- ٢- هدى ميتكيس، السياسات العامة في ماليزيا، مطبعة مركز الدراسات الأسيوية، القاهرة ٢٠٠٨، ص ١٦٦.
- ٣- المصدر نفسه، ص ١٦٧.
- ٤- نبيه فرج الحصري، تجربة ماليزيا في تطبيق الاقتصاد الإسلامي، دلة الفكر الجامعي، الاسكندرية ٢٠٠٩، ص ص ٢٧-٢٨.
- ٥- المصدر نفسه، ص ص ٢٨-٣١.
- 6- BAKARUDIN ISHAK, ISLAMIC BANKING AND FINANCE: MALAYSIAS EXPERIENCE AND ACHIEVEMENTS, VICTORIA UNIVERSTIY OF WELLINGTON, 2006, P.6.
- 7- AHMED HIZZAD BAHARUDDIN, MALAYSIA EXPERIENCE IN THE DEVELOPMENT OF ISLAMIC FINANCE, MOSCOW 2009, P.13.
- 8- BAKARUDIN ISHAK, OP, CIT, P.12.
- 9- AHMED HIZZAD BAHARUDDIN, OP, CIT, P.17.
- 10- IBID, P.18.
- ١١- سجاورياني صفر الدين جعفر، سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا ودور الرقابة الشرعية في تعاملاته، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة اليرموك الاردنية ٢٠٠٧، ص ٣٦.
- ١٢- المصدر نفسه، ص ٣٧.
- 13- BAKARUDIN ISHAK, OP, CIT, P.19.
- 14- IBID, P.22.
- 15- AHMED HIZZAD BAHARUDDIN, OP, CIT, P.20.
- 16- WONG WING SEONG, THE MALAYSIAN CAPITAL MARKET, ASIAN ECNOM 2001, P.9.
- ١٧- نبى جعفر، نبى روسلين، موقع سوق رأس المال في نظام الاقتصاد الوطني، دار المركز الاعلامي لمؤتمر كوالامبور ١٩٩٩، ص ١٣.
- ١٨- سجاورياني صفر الدين جعفر، المصدر السابق، ص ٣٩.
- 19- RANJIT AJIT SINGH, FUNDAMENTALS MALAYSIAN CAPITAL MARKET, MALAYSIAN 2005, P.150.
- 20- IBID, P.151.
- 21- IBID, P.159.
- 22- WONG WING SEONG, OP, CIT, P.14.
- 23- IBID, P.15.
- 24- BAKARUDIN ISHAK, OP, CIT, P.23.
- 25- AHMED HIZZAD BAHARUDDIN, OP, CIT, P.21.
- 26- IBID, P.26.
- 27- WONG WING SEONG, OP, CIT, P.16.
- 28- IBID, P.18.
- ٢٩- سجاورياني صفر الدين جعفر، المصدر السابق، ص ص ٤٢-٤٥.
- ٣٠- نبى جعفر، نبى روسلين، المصدر السابق، ص ١٥.
- ٣١- المصدر نفسه، ص ١٦.
- ٣٢- سجاورياني صفر الدين جعفر، المصدر السابق، ص ٤٦.
- 33- SIFFUL AZHAR ROZLY, CRITICAL ISSUES ON ISLAMIC BANKING AND FINANCE MARKET, KUALA LAMPUR 2005, P.66.
- 34- WONG WING SEONG, OP, CIT, P.19.
- 35- SIFFUL AZHAR ROZLY, OP, CIT, P. 67.

٣٦- انجلو فيناردوس، التمويل والمصارف الإسلامية في جنوب شرق اسيا، دار النشر العلمي والمطابع، الرياض ٢٠٠٨، ص ٢٠٥.

٣٧- سجاورياني صفر الدين جعفر، المصدر السابق، ص ٤٩.

٣٨- محمد صبري هارون، إحكام الأسواق الإسلامية _ الاسهم والسندات _، دار النفائس للنشر والتوزيع، الاردن ٢٠٠٩، ص ٥٧ _ ٨٣.

٣٩- سجاورياني صفر الدين جعفر، المصدر السابق، ص ٥٦ _ ٦٣.

٤٠- المصدر نفسه.

41- SIFFUL AZHAR ROZLY, OP, CIT, P. 69.

42- Ibid, p.71.

43- WONG WING SEONG, OP, CIT,P.22.

44- BAKARUDIN ISHAK, OP, CIT, P.33.

45- Wan rizaidy, wan M saufi, Regulating the Islamic capital market, Malaysia 2010, p.6.

46- Ibid, p.7.

47- Alhabashi Datuk, Syed Othman, Developement of Capital Market Under Islamic Principles, Kuala Lumpur 1994,p,21.

48- Ibid, p.23.

49- Wan rizaidy, wan M saufi, op, cit, p8.

50- Alhabashi Datuk, Syed Othman, op, cit, p.26.

51- SIFFUL AZHAR ROZLY, OP, CIT, P. 72.

مصادر البحث/

المصادر العربية _

سجاورياني صفر الدين جعفر، سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا ودور الرقابة الشرعية في تعاملاته، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة اليرموك الاردنية ٢٠٠٧.

كمال المنوفي، الاطللس الماليزي، مطبعة مركز الدراسات الأسويية، القاهرة ٢٠٠٦.

انجلو فيناردوس، التمويل والمصارف الإسلامية في جنوب شرق اسيا، دار النشر العلمي والمطابع، الرياض ٢٠٠٨.

محمد صبري هارون، إحكام الأسواق الإسلامية _ الاسهم والسندات _، دار النفائس للنشر والتوزيع، الاردن ٢٠٠٩.

نبيه فرج الحصري، تجربة ماليزيا في تطبيق الاقتصاد الإسلامي، دالر الفكر الجامعي، الاسكندرية ٢٠٠٩.

نبي جعفر، نبي روسلين، موقع سوق رأس المال في نظام الاقتصاد الوطني، دار المركز الاعلامي لمؤتمر كوالامبور ١٩٩٩.

هدى ميتكيس، السياسات العامة في ماليزيا، مطبعة مركز الدراسات الأسويية ، القاهرة ٢٠٠٨.

المصادر الاجنبية _

BAKARUDIN ISHAK, ISLAMIC BANKING AND FINANCE: MALAYSIAS

EXPERIENCE AND ACHIEVEMENTS, VICTORIA UNIVERSTIY OF

WELLINGTON, 2006.

AHMED HIZZAD BAHARUDDIN, MALAYSIA EXPERIENCE IN THE

DEVELOPMENT OF ISLAMIC FINANCE, MOSCOW 2009.

WONG WING SEONG, THE MALAYSIAN CAPITAL MARKET, ASIAN ECNOM

2001.

RANJIT AJIT SINGH, FUNDAMENTALS MALAYSIAN CAPITAL MARKET,

MALAYSIAN 2005.

SIFFUL AZHAR ROZLY, CRITICAL ISSUES ON ISLAMIC BANKING AND

FINANCE MARKET, KUALA LAMPUR 2005.

Wan rizaidy, wan M saufi, Regulating the Islamic capital market, Malaysia 2010.

Alhabashi Datuk, Syed Othman, Developement of Capital Market Under Islamic Principles, Kuala Lumpur 1994.

